

أهمية الائتمان الايجاري في تفعيل النشاط المؤسسي

المدرس المساعد امينة عبد الإله حلبوص
معهد الادارة - الرصافة
قسم التقنيات المالية والمصرفية

المستخلص

تناول البحث صيغة الائتمان الايجاري الذي يتمحور حول قيام احدى المؤسسات المالية بشراء مستلزمات انتاج ومن ثم اعادة تاجيرها الى مشاريع هي بحاجة الى تلك المستلزمات وينقصها المال الكافي لشرائها مقابل قيام هذه المشاريع بدفع اقساط الى المؤسسة الممولة تتضمن تكلفة الموجودات والعائد الذي يقابل الفائدة التي يدفعها المقترض عند حصوله على القرض، وبغية التعرف على امكانية تطبيق هذه الفكرة في المؤسسات العراقية فقد تم اختيار مصرف الشرق الاوسط كمؤسسة مالية تقوم بشراء مستلزمات الانتاج (جهة ممولة) ومستشفى العلوم العصبية كمستأجر لتلك المستلزمات ، ولتحقيق هذه الغاية كان لابد من دراسة حجم السيولة المتوفرة في المصرف كذلك معدل نمو الودائع فيه اضافة الى دراسة الامكانية المالية للمستشفى في دفع اقساط الاجهزة .

وتبين من خلال التحليل ان ودائع المصرف تنمو بشكل مستمر خلال سنوات البحث كذلك يمتلك المصرف سيولة بامكانه استغلال جزء منها في شراء مستلزمات انتاج و تاجيرها مقابل عوائد الى مشروع هو بحاجة الى هذه المستلزمات ، كما اتضح ان المستشفى تمتلك وفر مالي يمكنها من دفع اقساط الاجهزة في حال استأجارها من المصرف .

واخيراً تجد الباحثة ان الائتمان الايجاري يعتبر وسيلة فعالة لسد النقص الذي تعاني منه المؤسسات العراقية ،من خلال تمويل شراء الموجودات لها لا سيما بعد الاضرار التي تعرضت لها من جراء الحروب المتواصلة واعمال الشغب والسرقة التي تعرضت لها كافة المؤسسات العراقية من جراء احداث ٢٠٠٣ وتوقف الكثير من المشاريع عن ممارسة نشاطها بسبب نقص الاجهزة والمعدات ، فضلاً لما لهذه العملية (الائتمان الايجاري) من دور في تشغيل الايدي العاملة المحلية وتقليل نسب البطالة التي يعاني منها البلاد .

بدا البحث بالمستخلص والمقدمة ومنهجية البحث التي تضمنت مشكلة البحث والاهداف والاهمية ثم انتقل الى الفصل الاول الذي تضمن الجانب النظري ثم الفصل الثاني الذي تناول الجانب العملي وحتوى على مبحثين الاول خصص لمستشفى العلوم العصبية كجهة تعاني من نقص في الاجهزة وقد تم اثبات ها الشيء والمبحث الثاني خصص لمصرف الشرق الاوسط كجهة تمتلك اموال ممكن استغلال جزء منها لممارسة الائتمان الايجاري كذلك تم اثبات هذا الامر واخيراً جاءت الاستنتاجات والتوصيات .

ABSTRACT

This research dealt with the formula of leasing credit, which initialize on financial institutions that Buys production requirements and then re-lease them to projects in need to those supplies and have no extra or enough money to buy. These projects will pay premiums that include interest, in order to identify the possibility of applying this idea on Iraq .institutions were selected (Bank of the Middle East) as a financial institution , buying INPUTS (Leaser) and Neuroscience Hospital as a tenant for those supplies, and to achieve this goal it was necessary to study the size of the liquidity available in the bank as well as the growth rate of its deposits, in addition to the financial potential of the Hospital in paying premiums .

It was obvious through analysis that the Bank deposits grow steadily during the years of research as well as bank liquidity could be exploited in part to purchase production supplies and renting them for the benefit of the project also we did know that the Hospital has a surplus which will help in paying equipments premiums if leased from the Bank.

Finally the researcher find that credit leasing is an effective way to bridge the shortfall in production requirements related to Iraqi institutions, especially after the damage occurred as a result of continuous wars and riots during the events of 2003 . these events hindered many institutions in exercising their activities due to lack of machinery and equipment, in addition this process (leasing credit) has an important role in reducing unemployment.

The search began with the abstract and introduction then methodology, which included the research problem, objectives and importance then moved to the first chapter, which included the theoretical side and then the second chapter, which dealt with the practical side with two sections the first devoted to the hospital Neuroscience , suffering lack of equipments. The second section devoted to the Bank of the Middle East as an entity that own money possible to use part of it to exercise Leasing Credit,, finally there were Conclusions and recommendations

مقدمة

إن حاجة المشروعات الصناعية والتجارية للتمويل مستمرة باستمرار التطور التكنولوجي والصناعي الذي جعل العمر التكنولوجي للآلات والمعدات قصيرا، الامر الذي فرض على المشاريع التزود بالتقنية الحديثة حتى تبقى في دائرة التنافس وهذا لا يتاح لها دائما في مصادر التمويل التقليدية، كالمدخرات الشخصية والقروض، لهذا بدأ البحث عن مصادر تمويلية خارجية والبدا بالتفكير بوسيلة لانتشال المشاريع من المشاكل التمويلية فظهر ما يسمى بعقد الائتمان الايجاري المشهور بـ *leasing* أو *Bail-crédit* . أو ما كان يعرف من قبل بالإيجار المالي، وهو عبارة عن عملية ائتمانية تمويلية، حيث تقوم في هذا الإطار شركة مالية متخصصة، ومرخص لها بشراء ما يحتاج إليه المستثمر أو المقاول من معدات، آلات، أو أدوات النقل لأغراض مهنية، أو عقار ، بعد اختيار المستفيد في هذه العملية للمورد وما يحتاج إليه، والاتفاق في نفس الوقت مع هذا الأخير على كل المواصفات التي يرغب فيها وتاريخ التسليم وتقوم مؤسسة الائتمان الايجاري بشراء ما ذكر باسمها، بعدما تتعاقد مع المستعمل على كراء ما اشترته به وهامش الربح ويبقى للمستأجر حق شراء العين المؤجرة إن أراد ذلك.

ظهر هذا النظام لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة ١٩٥٢ بمبادرة من أحد رجال الأعمال يدعى (بوت جينيور) حيث تبنته بسرعة المؤسسات المالية والبنوك وأعطته دفعة، ضمنت له ازدهارا سريعا وعرف عبر العالم باسم الليزينغ. وبالنسبة للبلدان العربية كانت المغرب السبابة في تطبيقه فقد ظهرت أول مؤسسة لليزينغ سنة ١٩٦٥ بمبادرة من الدولة هي "(ماروك ليزينغ) وبعد ذلك تأسست شركات تمويلية بمبادرة على الخصوص من البنوك وشركات التأمين في مغرب باي *Maroc bail* - انتر ليزينغ، حوجيليز *Sogeleasek*، وأنيون باي ، وفا باي *WAFAL BAIL* - دياك باي ، وبيمسيليزينغ *BMCI Liaising*، وموضوع الائتمان الإيجاري تتبين أهميته النظرية من خلال نعت بعض الفقه هذه المؤسسة بكونها إيجار كعقد وائتمان كعملية، لكن النصوص القانونية تكسر هذا الوصف من خلال الطريقة التي اعتمدت في تنظيمها تشريعا حيث نجد مدونة التجارة قد أفردت لها ١٢ مادة، أما الأهمية العملية فتتجلى من خلال تطبيق هذا النوع من الخدمات من خلال تقديم دعم كبير للأنشطة الصناعية وزاد من النشاط التسويقي للآلات والمعدات بل وقد شمل حتى العقار.

منهجية البحث

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول غياب ادوات الهندسة المالية ومنها الائتمان الايجاري ، من قائمة الأنشطة التي تمارسها المصارف العراقية واستمرار هذه المصارف بممارسة الطرق التقليدية خاصة في منح الائتمان (النقدي والتعهدي) وابتنعها عن منح (الائتمان السلعي)، في الوقت الذي تعاني فيه الكثير من مؤسسات الاقتصاد العراقي من نقص في وسائل الانتاج المتطورة تكنولوجيا لعدم قدرتها على شرائها والتي تجد ان استئجارها والاستفادة منها دون شرائها افضل حل لمواجهة مشكلة توقف الانتاج ونقص الاموال .

هدف البحث

يهدف البحث الى تطوير عمل المصارف العراقية من خلال استحداث أدوات مالية جديدة في عملها (كالائتمان الايجاري) تساهم في حل مشكلة تحويل توظيف الادخارات المصرفية من التوظيف قصير الاجل الى التوظيف طويل الاجل ، فضلاً عن خلق روابط وصلات بين هذه المصارف وباقي مؤسسات الاقتصاد العراقي بشكل يساهم في تفعيل نشاطها سواء أكانت مؤسسات مصنعة لمستلزمات الانتاج (تسعى لزيادة مبيعاتها) او كانت مؤسسات بحاجة لشراء تلك المستلزمات لممارسة نشاطها وتتنقصها الاموال اللازمة لذلك فتلجأ لاستجارها بدلاً من شراها .

اهمية البحث

يكتسب البحث اهميته من اهمية الدور الذي يؤديه الائتمان الايجاري من تفعيل لنشاط المؤسسات الاقتصادية التي تعاني من عجز في توفير مستلزمات الانتاج وبالتالي سيوفر لها الائتمان الايجاري الفرصة لاستئجارها بدلاً من شرائها .

الحدود المكانية

الحدود المكانية للبحث هي :

- ١ - مصرف الشرق الاوسط (كوسيط بين المنتج والمستهلك)
- ٢ - مستشفى العلوم العصبية (كمستأجر للأجهزة والمعدات الطبية) واختيرت هذه المستشفى لأهمية الحالات التي تعالجها كونها مركز متخصص لعلاج امراض الدماغ والأعصاب والحبل الشوكي والعمود الفقري .

الحدود الزمانية

الفترة من ٢٠٠٧ - ٢٠١١ لدراسة السيولة وحجم الودائع بالنسبة لمصرف الشرق الاوسط الا انه من غير الممكن اختيار نفس الفترة بالنسبة للمستشفى لكون الجناح الخاص (والممول عليه بتسديد اقساط الاجهزة) قد باشر عمله الفعلي في منتصف عام ٢٠١٠ لهذا تم دراسة إيرادات هذا الجناح بشكل شهري وليس سنوي وعتباراً من ٢٠١٠/٦/١ لغاية ٢٠١١/١٢/٣١ .

منهج البحث

اعتمد البحث منهج دراسة الحالة

مصادر جمع المعلومات

- ١ - الكتب ذات الصلة بالموضوع .
- ٢ - الاطاريح والرسائل الجامعية .
- ٣ - الدراسات والبحوث المشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) .
- ٤ - الكشوفات المالية الخاصة بعينة البحث .

الفصل الاول / الاطار النظري

الائتمان

ان اصل معنى الائتمان هو القدرة على الاقتراض واصطلاحاً هو التزام جهة لجهة اخرى بالاقتراض او المداينة ويراد به في الاقتصاد الحديث ان يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على المؤسسات المالية بانواعها .

يعرف الائتمان بانه " الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء اكان طبيعياً ام امعنوياً بان يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد . (١)

انواع الائتمان

يتخذ الائتمان عدة صور وهي :

١ - الائتمان النقدي / ويتخذ بدوره اشكالاً عدة :

أ. القروض المصرفية (Bank Loans)

تعد القروض مصدراً أساسياً من مصادر حصول المصرف على الأرباح ، لذلك فهي تؤلف الجزء الأكبر من موجوداته ، وتوفر المصارف أنواعاً مختلفة من القروض لريائتها من أشخاص طبيعيين ومعنويين (٢) سواء أكانت قروضاً زراعية أم صناعية أم تجارية وحتى الخدمية فضلاً عن تقديم القروض العقارية والقروض الإستهلاكية للقطاع العائلي الى جانب قروض تمويل التجارة الدولية . ومن ناحية أخرى تقدم المصارف الشاملة قروضها على مدى آجال زمنية مختلفة فهناك القروض القصيرة الأجل والمتوسطة والطويلة الأجل (٣) وهي بهذا تتميز عن المصارف التجارية التي تركز على القروض قصيرة الأجل كما تتميز عن المصارف المتخصصة بتقديمها القروض للقطاعات الاقتصادية كافة وليس لقطاع معين دون سواه .

ب- خصم الأوراق التجارية (Discount)

إن جوهر هذه العملية هو الاقتراض ومع هذه الوظيفة يقدم الزبون السفتجة (Bill of exchange) أو السند الإذني (Promissory note) الى المصرف على قيمتها قبل ميعاد وفائها، وعندئذ يقوم المصرف بخصمها له أي دفع قيمتها بعد أن يتقاضى مصاريف خصم هذه الأوراق ويحتفظ المصرف بالورقة التجارية المخصومة حتى تاريخ الاستحقاق. ثم يقوم بعد ذلك بتقديمها الى المدين لتحصيل قيمتها الاسمية. (٤)

ج السحب على المكشوف (Over draft facilities)

ويتضمن قيام المصرف بتخصيص اعتماد للمتعامل يتم السحب منه بحدود مبلغ الاعتماد المخصص ، وذلك في الحالات التي يحتاج فيها المتعامل لاستخدام هذا الاعتماد أي عندما يكون رصيده في الحساب الجاري الدائن صفراً ، ويتم حساب فائدة على الأرصدة المدينة على وفق مبالغ هذه الأرصدة ومدة بقاء الرصيد مديناً (٥)

٢. الائتمان التعهدي

يحتل الائتمان التعهدي موقعاً مهماً في عمل المصارف وبالذات المصارف التجارية، ويتضمن كل من الأعمادات المستندية التي يشيع استخدامها لتمويل التجارة الخارجية وتقديم الضمانات التي تتشدها الزبائن وتحقيق هذه الخدمة للمصرف أرباحاً متمثلة بالعمولات كما يمكن للمصارف تنمية أرصدها بواسطة التأمينات النقدية التي تطلبها من فاتحي الأعمادات المستندية (٦) كما يتضمن الائتمان التعهدي إصدار خطابات الضمان التي تعرف بأنها خطابات يصدرها المصرف يتعهد بموجبها بأداء الالتزامات التي تترتب على التعامل معه والمرتبطة بقيامه بأعمال ونشاطات للجهة المعنية التي يصدر خطاب الضمان لصالحها .

٣. الائتمان الاجاري

يعتبر الائتمان الاجاري احد الخدمات المبتكرة في الكثير من دول العالم المتقدمة وهي تشمل تاجير المعدات التي تتضمن الموارد والاجهزة الصغيرة من المكاتب الى الطائرات والناقلات الضخمة كما انهم تحديد مفهوم معين لهذا النوع وهو علاقة تعاقدية بين المؤجر والمستاجر يضمن بموجبها قيام المستاجر باستخدام المعدات لمدة محدودة من الزمن وقد اعطى هذا العقد للأشخاص حق استخدام هذه المعدات فضلاً عن حق شرائها اذا رغب بذلك ، وهو نوع من التاجير يمثل مصدر تمويل للمنشأة المستاجرة يعوضها عن الاقتراض لامتلاك هذا الموجود ومن خلال عقد الايجار تعفى الشركة المستاجرة من مهمات تدبير الاموال لشراء هذا الموجود وبالمقابل يكون لزاماً عليها ان تدفع ايجار (دوري) للمؤجر يضمن له تغطية تكلفة هذا الموجود وتحقيق عائد معدله قريب من معدل الفائدة على قرض مضمون بالامكان الحصول عليه لقيامه بالشراء لذلك لو انها فعلت ذلك فلن تدفع شيئاً من مواردها لشراء هذا الموجود لكن عليها ان تدفع للمقرض دفعات نقدية تكفي لا سترداد قيمة الموجود وسداد الفوائد عليه (٧)

هو احد الخدمات التمويلية الحديثة التي تشبه الى حد كبير عقد الايجار العادي ، فعقد الايجار بمفهومه العام هو اتفاقية تتضمن السماح للمستاجر باستعمال الات او اجهزة معينة او مباني او غير ذلك من الاصول الثابتة وقيام المستاجر بدفع مبالغ من النقود الى المؤجر مقابل استخدامه للاصل وانتقاعه به . اما الائتمان الاجاري فهو يتضمن قيام البنك او الشركة الممولة بتمويل شراء الاصل وتاجيره للغير مقابل دفعات محددة ووفقاً لشروط معينة بالاضافة الى اعطاء المستاجر حق تملك الاصل المستأجر . (٨)

من هذا المفهوم يتضح ان الائتمان الاجاري يتضمن الخصائص التالية:

١- علاقة تمويلية ذات أبعاد ثلاثة وكما يلي :

- أ- المورد أو المنتج للسلع الإنتاجية من أجهزة و آلات و غيرها، حيث يعرضها على المستخدمين قصد تسويقها و زيادة مبيعاته و إنتاجيته
- ب- المؤجر او الوسيط المالي وهو المصرف المتخصص أو المؤجر الذي يبحث عن وسيلة لتوظيف مدخرات والحصول على عوائد مرتفعة، و هو يفضل التوظيف الائتماني طويل الأجل.

ج- المستاجر او المشروع و هو الذي يرغب في تطوير طاقته الانتاجية و توسيعها، و هو يسعى للحصول على الأجهزة والآلات التي تحقق له ذلك لكن لا تتوفر لديه الموارد المالية الكافية لتمويل استثماراته .

٢- **هوائتمان عيني و ليس نقدي:** عكس الائتمان المصرفي أو المالي العادي، أي أنه لا يمنح في صورة نقدية أو فتح اعتماد أو ما شابه ذلك بل هو ينصب على تسليم المشروع المقترض الأجهزة والآلات المختارة مسبقاً، بواسطة المؤسسات المالية و المصرفية المتخصصة التي حصلت على الأجهزة نتيجة شرائها من الموردين .

٣- **هو ائتمان إنتاجي:** أي أنه يمول الآلات الانتاجية التي يستخدمها المشروع في عمليات الإنتاج (لا يمول السلع الاستهلاكية)

٤- **الجانب المالي :** ساهم هذا الائتمان في حل مشكلة التوظيف طويل الأجل و توفير الموارد اللازمة لذلك بعد أن كانت هناك صعوبة في أن توفر مصادر التمويل لتقليدية الموارد الكافية لتغطية التجهيزات الانتاجية ذات التشغيل المستمر والطويل الاجل و يرجع ذلك إلى طول المدة و مخاطرها و تقلبات سعر الفائدة و الضمانات المطلوبة، فقد حل هذا الائتمان مشكلة تحويل الموارد الادخارية من التوظيف قصير الأجل إلى التوظيف طويل الأجل. و تتحدد مدة الائتمان أساساً حسب طبيعة الأجهزة و الآلات فهي في المتوسط تكون لمدة ثلاثة سنوات إذا كان الأمر يتعلق بأصول ذات عمر استهلاكي سريع (مستلزمات الإنتاج)، ولمدة تتراوح بين أربعة سنوات و خمس سنوات بالنسبة للأصول الانتاجية الضخمة و المعدات الثقيلة كما تتحدد مدة الائتمان حسب ما اتفق عليه المقرض و المقترض (المؤسسة المالية أو المصرفية و المشروع المستفيد)، بالإضافة لشروط أخرى توضع حسب الاعتبارات الضريبية، حيث أن مدة الائتمان يجب أن تتفق مع فترة الاستهلاكات الضريبية المقررة في التنظيم الضريبي بالنسبة للسلعة الانتاجية أو الآلة التي تكون محال لائتمان.

نبذة تاريخية حول الائتمان الايجاري

في البداية نشير أن هناك اختلاف وتعدد للمصطلحات المترجمة للكلمة الأصلية "Leasing" باللغة الإنجليزية و "Crédit bail" باللغة الفرنسية ولكن مجمل هذه المصطلحات تشير إلى نفس الشيء أي إلى الائتمان الايجاري واهم هذه المصطلحات "الاعتماد الايجاري، القرض الايجاري، تمويل الأصول الثابتة... الخ.

عملية التأجير كانت معروفة منذ القدم من أيام السومريين ٢٠٠٠ عام قبل الميلاد، وسجلت أول عملية تأجير في بريطانيا سنة ١٨٥٥ وذلك بتأجير عربات السكك الحديدية، و تعود بداية انتشاره خلال الحرب العالمية الثانية عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتأجير المعدات العسكرية لكل من بريطانيا وروسيا، ولكن ظهوره بالشكل المعروف عليه الآن كان في مرحلة حديثة من تطور نظم الائتمان وتحديدًا في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة ١٩٥٢ بمبادرة من احد رجال الاعمال هو بوث جينيور (BOUTHJUNIOR.D.P) وتبنته بسرعة المؤسسات المالية والبنوك واعطته دفعة ضمنت له ازدهارا سريعا وعرف عبر العالم باسم الليزنج Leasing من الكلمة الانجليزية to lease (اجر) وبعد عشر سنوات من ظهور الليزنج في الولايات المتحدة الأمريكية عبر المحيط الاطلسي الى اوروبا حيث عرف هناك ايضا نجاحا كبيرا وخاصة في فرنسا، التي بادرت بعد سنوات قليلة

من محاولة تقنية بقانون صدر في سنة ١٩٦٦ ورفع تعديله سنة ١٩٦٧ (٩) وقد ساعد على ظهوره عدة عوامل نذكر منها مساهمة التطورات التكنولوجية الهائلة في وسائل الإنتاج وسرعة تقادمها بظهور تجهيزات إنتاج أحدث، وبما انه من الصعب امتلاك هذه التجهيزات الحديثة، كان استئجارها والاستفادة منها واستغلالها دون تملكها أحسن حل لمواجهة هذه المشكلة، إضافة إلى أن ارتفاع تكلفة هذه التجهيزات انعكس على تسويقها وهذا قد يسبب تعطيل كبيراً للعملية الإنتاجية، وبهذا كان الإئتمان الإيجاري وسيلة أساسية لترقية الطلب على المنتجات الصناعية واعطاء دفع قوي لنمو الصناعات الإنتاجية، هذا إضافة إلى أن انخفاض قيمة النقود، والظروف التضخمية والإجراءات الصعبة التي يتطلبها الاقتراض طويل الأجل و ضعف التمويل الذاتي ساهموا بشكل كبير في ظهور الائتمان الإيجاري .

وتزايدت أهمية عمليات الائتمان الإيجاري خاصة مع بداية الثمانينات حيث أصبحت أحد مصادر التمويل الاستثماري لاسيما مجال الصناعات التحويلية، حيث شكل التأجير ٣٠% من إجمالي الاستثمار الصناعي (خلاف التمويل الذاتي) في المملكة المتحدة وأكثر من ١٢% من إجمالي استثمار المصانع، وبلغت الأصول محل التأجير في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ١٠٠ مليون دولار في بداية الثمانينات. ونتيجة لأهميته فإنه اليوم أصبحت الإدارات المالية للمؤسسات المتوسطة والكبيرة، حتى المنتج الصغير في المشروعات الصغيرة يقومون بالمفاضلة بين الاقتراض المباشر من البنوك بشكل خاص والتمتع بخدمة الائتمان الإيجاري.

اشكال الائتمان الإيجاري

تختلف أشكال الائتمان الإيجاري باختلاف مدة ومصير عقد الائتمان في نهاية المدة ولا يمس هذا التمييز بين مختلف أشكال الفن المالي بالخصائص الجوهرية المرتبطة بالطبيعة التمويلية، ونوعية وموضوع السلع محل الائتمان ويمكن ذكر بعض أشكال الائتمان الإيجاري فيما يلي:

١- التأجير التشغيلي: Operation Leasing

هو شكل من اشكال الائتمان من خلاله يقوم البنك بايجاد اصل معين الى العميل مقابل مبلغ الايجار ولفترة من الزمن نقل عن عمر الاصل الافتراضي بحيث لا يترتب عليها حق المستأجر من امتلاك الاصل ومن السمات المميزة للتمويل التشغيلي ان دفعات الايجار لا تكفي لتغطية الكلفة الكلية للاصل ويعزو هذا الى ان عقد الايجار لا يمتد لنهاية العمر الافتراضي للاصل . هذا يعني ان الكلفة الكلية للاصل يتم تغطيتها من اعادة تاجير الاصل الى شركات اخرى او من حصيلة بيع الاصل ذاته وبهذا فان التمويل التشغيلي يختلف عن التمويل التأجيري من ناحية الصيانة بان الجهة المؤجرة (البنك) تتحمل تكاليف الصيانة اللازمة للاصل على ان يشمل قسط الايجار قيمتها اما التمويل التأجيري فان المستاجر يتحمل كافة مصاريف الصيانة وذلك لان قسط الايجار يكون في العادة اقل من نظيره في التمويل التشغيلي ، كذلك من ناحية الدفعات الإيجاري فانها لا تغطي كلفة الاصل بالكامل في حالة التمويل التشغيلي لان عقد التأجير تقل مدته عن العمر الانتاجي للاصل ولذلك فان المؤجر يعيد تاجير الاصل لأكثر من مرة بينما في ظل التمويل التأجيري فان دفعات الايجار تغطي كلفة الاصل بالكامل وتشمل ايضاً عائد للمؤجر (البنك) وذلك لان مدة العقد تساوي العمر الانتاجي للاصل ، اما من ناحية القابلية للالغاء فان التمويل التشغيلي لا يعطي للمستاجر الحق في

الغاء العقد اما التمويل التاجيري فلا يحق للمستاجر ان يلغي العقد من تلقاء نفسه وعلى العكس من ذلك كثيراً ما يحق للمستاجر تجديد عقد الإيجار . (١٠)

٢- التأجير التمويلي:

يعتبر علاقة تعاقدية بمقتضاها يقوم مالك الأصل محل العقد بمنح المؤسسة المستأجرة حق الانتفاع من اصل معين خلال فترة زمنية معينة مقابل مبلغ يدفعه بشكل دوري وهذا العقد غير قابل للإلغاء عكس عقد التأجير التشغيلي، والمؤسسة المستأجرة هي التي تقوم بتحديد مواصفات الأصل الذي تقوم المؤسسة المؤجرة بشرائه، وتحتفظ هذه الأخيرة بحق ملكية الأصل الرأسمالي، ويكون للمؤجر في نهاية مدة العقد أن يختار بين أحد البدائل التالية:

- شراء الأصل المؤجر نظير ثمن متفق عليه مع مراعاة ما سبق سداده من قبل المؤسسة المستأجرة إلى المؤسسة المؤجرة من مبالغ خلال فترة التعاقد.

- تجديد عقد الإيجار بشروط جديدة يتم الاتفاق عليها بين المؤسستين المؤجرة و المستأجرة مع الأخذ بعين الاعتبار تقادم الأصل المؤجر .

- إرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة.

ومن خصائص التمويل التأجيري أن مجموع القيمة الحالية لأقساط الإيجار المدفوعة خلال مدة التعاقد اكبر من قيمة شراء الأصل من المؤجر لأن المؤسسة تضع أقساط الإيجار على أساس استفاضة تكلفة تمويلها للأصل المؤجر آخذة بعين الاعتبار وضع هامش ربح يكفي لاستمرار نشاطها (١١)

٣- البيع ثم الاستئجار:

في هذه الحالة تقوم المؤسسة ببيع إحدى أصولها إلى مؤسسة مالية بنك مثلاً، وفي نفس الوقت توقع معها اتفاقية لاستئجار هذا الأصل خلال فترة زمنية معينة حسب شروط العقد، يحق للمؤسسة المؤجرة بان تسترد الأصل عند إنتهاء عقد الإيجار .

إن العملية المتبعة في دفع الإيجار تشبه عملية تسديد القرض المرهون بعقار، ففي الحالة الأولى تدفع المؤسسة المستأجرة إلى المؤسسة المشترية (المؤجرة) دفعات (أقساط) متساوية في أوقات متتالية تساوي في مجموعها قيمة شراء الأصل بالكامل بالإضافة إلى عائد معين على الاستثمار للمؤسسة، وفي الحالة الثانية تسدد المؤسسة المقرضة القرض على دفعات متساوية في فترات متتالية بمقدار يكفي لاستهلاك القرض بالإضافة إلى عائد مناسب للقرض .

٤- التأجير الراجعي:

في هذا النوع من التأجير وضع المستاجر لا يختلف كثيراً عن الصيغ السابقة، فهو ملزم بدفع أقساط الإيجار خلال مدة العقد .

أما بالنسبة للمؤجر فهو يقوم في هذه الحالة بتمويل هذا الأصل بالأموال المملوكة بنسبة معينة والباقي يتم تمويله بواسطة أموال مقترضة وفي هذه الحالة فإن الأصل يعتبر كرهن لقيمة القرض وللتأكيد على ذلك فإن عقد القرض يوقع من الطرفين المؤجر والمستاجر رغم أن المؤجر هو المقرض الحقيقي، أما المستاجر هو الذي

يستعمل الأصل يوقع بصفته ضامنا للسداد، ونشير أن هذا النوع من التأجير عادة ما يكون في الأصول الثابتة المرتفعة القيمة.(١٢)

وعموما تكمن أهمية الائتمان الايجاري بمختلف أنواعه بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في كون أن الأصول المستأجرة لا تظهر في الميزانية، وهذا يساعد على تحسين المركز الائتماني لها. وهذا له وجهاته وقيمتها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الرغم من أن اعتبارات محاسبية تطالب برسملة القيمة الايجارية من عملية الإيجار وتسجل قيمة الأصول المستأجرة ضمن عناصر الميزانية .

مراحل أبرام عقد الائتمان الإيجاري

يمر عقد الإيجار الائتماني بثلاث مراحل أساسية لا بد منها لتكامل العقد وصحته. وسنحاول تفسيرها بالتطرق إلى كل مرحلة على حدة :

المرحلة الأولى :

والتي يقوم فيها طالب الائتمان بالاتصال بالمورد أو الممول أو المنتج قصد تزويده بالسلع التجهيزية أو المعدات أو الآلات التي يحتاج إليها في مقاولته ويحدد معه المواصفات التقنية التي يرغب في توفرها في ما سيقوم باقتنائها ويتفق معه على أجل التسليم والتمن. و كأنه سيشتري ما ذكر من ماله الخاص ولفائده، في حين أن مؤسسة الائتمان الإيجاري هي التي ستملكه وتعتبر بمثابة مشتريه . والمورد هنا يكون هو البائع. مع إبقاء حرية الاختيار في هذه المرحلة للمستفيد ولا تتدخل مؤسسة الائتمان الايجاري في اختياره هذا وتنتظر نتائج هذه المفاوضة لتقرير قبول أو رفض التمويل.

المرحلة الثانية :

وتتخصر العلاقة في هذه المرحلة بين المستفيد (كجهة مستاجر) و مؤسسة الائتمان الايجاري (كجهة مؤجرة) حيث يتصل بها ويعرض عليها ما يرغب فيه من السلع أو التجهيزات وبعد المناقشة يتم تهئ ملف يتضمن في أغلب الأحيان نوعين من المعلومات. الأولى : تنصب على التجهيزات المراد اقتناؤها من طرف الطالب ومدى المزايا التي يمكنه أن يحصل عليها من هذه العملية. اما الثانية : فتتصب على شخص الطالب من مؤهلاته المالية ومراجعة بنكية وقانونه المالي، وتصميم التمويل والحسابات الواجب عليه تقديمها عن السنوات الثلاث الأخيرة لميزانيته. للتأكد من جدوى العملية المطلوبة. فإذا رفض طلبه لا يسأل في مواجهة البائع. أما إذا وافقت فيبرم العقد بعد إطلاع كل الطرفين على الشروط المضمنة به والتي هي في غالب الأحيان لفائدة المؤسسة مقدمة الائتمان.

المرحلة الثالثة :

والتي تنصب حول تنفيذ العقد بتوجيه مؤسسة الائتمان الايجاري طلب إلى المنتج تبدي فيه رغبتها في الشراء وتضمنه تسليم الآلات إلى المستفيد بوصفه وكيلًا عنها. و بمجرد استلام الطلب من قبل المنتج يجب عليه إرسال التجهيزات للمستفيد الذي يوقع على محضر التسليم بوصولها إليه إلى جانب المنتج وكذا التأكد من جودتها ومطابقتها للمواصفات المطلوبة وأن يخبر شركة الائتمان الايجاري بذلك. وتوجه الفاتورة من طرف المنتج إلى مؤسسة الائتمان الايجاري التي تقوم بتحويل الثمن لحسابه دفعة واحدة أو على أقساط تبعا لبنود العقد. أما إذا

تعلق الأمر ببضائع أجنبية فإن المستفيد هو الذي يتكلف بأداء الإجراءات الجمركية والإدارية ونقلها. وترجع إليه من طرف المؤسسة التي تم الشراء في اسمها بعد أن يدلي لها بالوثائق المثبتة لذلك (١٣) مما تقدم يتضح ان الائتمان الايجاري يحقق مزايا عدة لكل من الجهة الممولة والمستاجر والمورد وكما يلي :

بالنسبة للجهة الممولة توفر هذه الخدمة مزايا منها :

- نمو الحصة السوقية للمؤسسة الممولة وتحقيق ارباح عالية
- جذب واستقطاب زبائن جدد بالاضافة للحالين
- كما ان المؤسسات الممولة تستفيد من حيث الكلفة والضريبة .
- تتوقع المؤسسة الممولة من خلال هذه الخدمة ان يكون العائد من الايجار بالاضافة الى قيمة الاصل قد غطت تكلفة الشراء مضافاً اليها عائد مناسب لها .
- بإمكان هذا النشاط او الخدمة ان يحقق للمؤسسة الممولة عائداً مضموناً من خلال تدفقات نقدية اسرع من التدفقات النقدية التي ترد عن طريق القروض التقليدية التي يقدمها مما سيؤدي بالضرورة الى زيادة السيولة المتاحة لدى هذه المؤسسات لغرض الاستفادة منها في مجالات استثمارية اخرى وكذلك فان هذه العملية تقلل من فرص تعرضها الى مخاطر ائتمانية ام مخاطر السوق كما يحقق بنفس الوقت قدراً اكبر من الامان للمودعين مقارنة بالانشطة الاقراضية حيث ان المودع سيعرف بان امواله المودعة هي موجودة في اصول لدى تلك المؤسسات .
- بالنسبة للمستاجر :

يسمح الائتمان الايجاري للمستاجر باستعمال اصل دون دفع قيمة مرتفعة والقيام بالاستثمار ومنه تحقيق سيولة هامة اي يحصل و بدون مشاركة من جانبه على تمويل ١٠٠% لاستثماراته و هذا ما لا توفره له الوسائل الاخرى وهذا يسمح من الناحية الاقتصادية للمؤسسات بعدم تأجيل استثماراتها أو التوسع في نشاطها . كما أن هذه الوسيلة تجنبها عند الضرورة من مخاطر التطور التكنولوجي السريع حيث أنها لا تؤثر إلا بعض الأدوات و لمدة مناسبة مع ذلك فالغاية النهائية لهذا العقد هو أن ينتهي بشراء هذه الأدوات.

بالنسبة للمورد :

اما بالنسبة للمورد فان الائتمان الايجاري يعتبر اداة لزيادة المبيعات وخلق اسواق ومنافذ جديدة فضلاً عن ان المورد يضمن دفع سريع لثمن الاصل المشتري من طرف المؤجر بغرض التاجير ويجري البيع بين المؤجر والمورد .

الفصل الثاني -الاطار العملي-المبحث الاول

مستشفى العلوم العصبية -نبذة تعريفية

تحتل مستشفى العلوم العصبية اهمية بارزة من بين المستشفيات العراقية وتكمن اهميتها في كونها تتعامل مع أدق الاعضاء حساسية في الجسم البشري فهي مركز متخصص بامراض الدماغ و الاعصاب والفقرات والعضلات والحبل الشوكي ولا يستقبل مرضاه بصورة مباشرة وانما محالين من جهات طبية اختصاصية .

تأسست المستشفى عام ١٩٩٩ وبدأ العمل فيها عام ٢٠٠١ بعد ان تم تزويدها بأحدث الاجهزة التخصصية المتطورة وبعد احداث ٩ نيسان ٢٠٠٣ تعرضت موجوداتها للنهب والسرقة حالها حال باقي المؤسسات العراقية الاخرى وخاصة اجهزتها الحديثة التي تبلغ اقيامها آلاف الدولارات ، بتاريخ ٢٠٠٥/١١/١ قامت شركة المنصور

بأعادة ترميم المستشفى بعد ما لحق بها من دمار وجرى افتتاحها لتباشر تقديم خدماتها للمواطنين. تضم المستشفى قسمين رئيسيين هما قسم الجراحة العصبية وقسم طب الاعصاب يختص القسم الاول بأورام الدماغ وعمليات الحبل الشوكي وعمليات الانزلاق الغضروفي و عمليات تضيق القناة الشوكية و عملية تحفيز للدماغ العميق وهي لمرضى الشلل الرعاشي ومرض الرعشة الاساسية و مرضى التشنج العصبي اللاارادي و هناك عمليات لمرضى الصرع المتعند الذي يتميز عن الصرع العادي بعدم امكانية السيطرة عليه حتى مع استخدام جرعة كبيرة من الادوية حيث يتم علاجه من خلال تحفيز العصب التائه او الحائر وعمليات المرشد الليزري لملاحقة ورم الدماغ بالاماكن العميقة عن طريق استئصال الورم و العمليات الاخرى هي عملية قياس ضغط الدماغ بواسطة جهاز الكتروني للوصول للورم و استئصاله. اضافة الى العمليات الروتينية كأورام الدماغ و الانزلاقات الغضروفية وتضيق القنوات الشوكية. اما القسم الاخر في المستشفى فيعنى بالامراض العصبية التي لا تحتاج الى تدخل جراحي كالجلطة الدماغية و الصرع و التصلب بالاعصاب و الالتهابات والوهن العضلي .

يتوفر في المستشفى الى جانب الجناح العام المجاني جناح خاص تم افتتاحه في ٢٠٠٩/١١/١١ يتكون من قسمين (باطنية و جراحية) و يتكون الجناح من (٤٢) سريراً ست غرف مفردة والست و ثلاثين سرير الباقية مشتركة بواقع اربع اسرة بكل غرفة تحتوي كل غرفة على خدمة فندقية كجهاز تلفاز و ستلايت و يتميز الجناح بوجود كل الفحوصات الشعاعية التي تخص الامراض العصبية .

الاقسام الطبية والاجهزة المتوفرة فيها

لغرض اختبار صحة الفرضية الاولى والتي تتضمن وجود نقص في مستلزمات الانتاج كان لا بد من التجول في اقسام المستشفى للتعرف على الاجهزة الطبية الموجودة فيها ومدا تقدمها تكنولوجياً كذلك التعرف فيما اذا كان هناك نقص في بعض الاجهزة وقد تم التعرف على ما يلي :

١ - شعبة الاشعة وتضم الوحدات التالية :

أ -وحدة المفراس الحلزوني

يتوفر في الوحدة جهازان للمفراس لاجراء كافة الفحوصات الخاصة والعامة الاول (٢ سلايس) وهو اصغر جهاز مفراس في العالم والجهاز الثاني (٦٤ سلايس) علما ان شركة سيمينس قد طرحت جهاز مفراس بسعة (٥١٢ سلايس) يعطي ادق تفاصيل الجسم البشري وهنا تم تسجيل اول نقص في الاجهزة المتطورة والتي تعاني المستشفى من عدم توفرها .

ب -وحدة الرنين المغناطيسي

يتوفر في المستشفى جهاز رنين واحد فقط لاجراء كافة الفحوصات وهو غير كافي لاستقبال العدد الهائل للمرضى من كل محافظات العراق ولهذا نجد ان عدد من الحالات يكون موعد فحصها بعد اربعة اشهر قد يكون الوضع الصحي للمريض لا يسمح بكل هذا التأخير .

ج- وحدة الاشعة المقطعية

يتوفر فيها جهاز لاجراء اشعة رقمية حديثة لاجراء فحوصات لكافة اجزاء الجسم وحسب الطلب من قبل الطبيب الاختصاص .

د- وحدة تلوين الشرايين

ويتم في هذه الوحدة تلوين شرايين الدماغ فقط عن طريق جهاز تلوين الشرايين لاعطاء صورة اكثر وضوحا لشرايين الدماغ المصابة .

قسم العمليات

يحتوي القسم على ٥ صالات لاجراء العمليات الجراحية تفاصيل العمليات تتمثل بعملية الرأس فتح للجمجمة لرفع اورام وبقيّة ورم سحائي ورم غدة نخامية ، عمليات الحجرة الخلفية للجمجمة وتشمل عمليات رفع ورم من المخيخ وعملية ترقيع عظم الجمجمة وعمليات اخرى ذات علاقة ، بالاضافة الى عمليات زرع صمامات الدماغ وعمليات الظهر وشملت عمليات فتح الفقرات القطنية وعملية لتوسيع ضيق القناة الشوكية ورفع الانزلاق الغضروفي فضلا عن عمليات فتح القنوات الصدرية لرفع اورام داخل النخاع الشوكي ، وعمليات الجراحة المجسمة وتشمل على عمليات رفع الورم باستخدام المرشد الليزري وعمليات زرع اجهزة تحفيز الدماغ العميق لمرضى الشلل الرعاش حيث تجرى كل هذه العمليات باستخدام الاجهزة التالية :-

-جهاز سحب الاورام الدماغية

-المرشد الليزري

-جهاز الجراحة الملاحية :- يعطي صورة عن اجزاء عمق الدماغ اثناء العملية داخل صالة العمليات

-جهاز اشعة فورية C-R

-ناظور الدماغ

-جهاز تخدير

-جهاز الكوي الكهربائي / لحالات النزف

-مونيتر

- جهاز قياس ضغط الدماغ

- . دريل دماغ / لفتح الدماغ

- جهاز تحفيز الدماغ العميق D-B-S

- جهاز تحفيز العصب الحائر V-N-S

لوحظ ان معظم العمليات التي تجرى في هذا القسم والتي تستخدم فيها هذه الاجهزة هي عمليات جراحية أي فتح الجمجمة او تنقيتها وكذلك للفقرات في الوقت الذي استحدثت فيه اجهزة تعمل بأشعة كما لرفع الاورام الدماغية دون تدخل جراحي أي دون فتح الجمجمة ودون الاضرار بالانسجة المحيطة للمكان المصاب ومثل هذه الاجهزة موجودة في المستشفى لآكن ومع الاسف غير معمول بها كما هو الحال مع جهاز GAMAKNIF الذي يقوم بازالة الورم الدماغى تحت عمق ٣سم دون تدخل جراحي والسبب في ذلك ان هذا الجهاز يربط معه جهاز رنين كجزء مكمل له لم يصل الى المستشفى لاسباب مالية .

شعبة المختبر

وتتضم هذه الشعبة عدد من الوحدات وهي :-

- وحدة امراض الدم :- يتم فيها اجراء الفحوصات الخاصة بالدم ابتداء بفحص كريات الدم ونسبة الدم وتخثر الدم وفقر الدم انتهاءً بقياس درجة مناعة الدم .
 - وحدة النسيج المرضي : تقوم هذه الوحدة باستلام النماذج النسيجية من صالات العمليات واجراء الفحوصات النسيجية المستعصية اللازمة للكشف عن الامراض .
 - وحدة الكيمياء : وتقوم هذه الوحدة باجراء الفحوصات الخاصة بكيمياء الدم (السكر ، اليوريا ، التهاب الكبد الفايروسي ، نسبة المعادن والاملاح...)
 - وحدة الفايروسات :تقوم هذه الوحدة بفحص الفايروسات والاجسام المضادة والمناعة .
 - وحدة البكتريولوجي : تقوم هذه الوحدة باجراء الفحوصات الخاصة بزراعة النماذج المأخوذة من الدم والادرار .
 - وحدة الهرمونات : تقوم هذه الوحدة بفحص نسبة الهرمونات بالدم من خلال جهاز قياس هرمونات الجسم .
- تمارس هذه الشعبة نشاطها بمساعدة الاجهزة التالية :

- جهاز كولتر لفحص كريات الدم
- جهاز مايكروسنتر فيوج لقياس نسبة الدم
- جهازسنتر فيوج : لفصل الجزء المتخثر من الدم من مصل الدم .
- جهاز قياس درجة تخثر الدم .
- مكرسكوب .
- حمام مائي : لتحديد درجة حرارة العينة .
- جهاز قياس فقر الدم .
- جهاز قياس التهاب الكبد الفايروسي .
- جهاز قياس درجة المناعة في الجسم .
- جهاز تجميد النسيج .
- جهاز المايكرونوم لتقطيع النموذج .
- حاضنة .
- جهاز صبغ النسيج
- جهاز قياس كيمياء الدم
- جهاز قياس الاملاح والمعادن في الدم
- جهاز يحوي على معلومات سرطانية لمعرفة اصل المرض ومكانه
- جهاز كابينة لزراعة العينات

تجدر الاشارة الى ان هناك اجهزة طبية اكثر تطوراً متوفرة في المستشفيات العالمية تتم فيها الفحوصات الخاصة بزراعة العينات والتي تعطي نتائج خلال ساعات لاتتجاوز (٨-٩) ساعة بدلا من انتظار (٧-٨) ايام لمعرفة النتائج التي تعطيها الاجهزة المتوفرة في الوحدة حاليا فعلى سبيل المثال المعلومات السرطانية الموجودة حاليا في الوحدة تقوم بفحص كافة اجزاء العينة المصابة والغير مصابة في حين يوجد جهاز BactAlert عند ادخال العينة يقوم

بفصل الاجزاء الغير مصابة أي الموجبة ليتم بعدها اخذ الاجزاء السالبة فقط وزرعها فضلا عن ذلك يوجد جهاز vetix يتم ربطه مع جهاز BactAlert يعطي اسم البكتريا الموجودة في الجزء السالب من العينة والذي تم فرزها من قبل الجهاز الاول . هذه العملية تتم خلال ساعات يتم التعرف بعدها على نوع الإصابة وتحديد نوع العلاج . كذلك الحال بالنسبة لجهاز المكرسكوب الذي يوضح اجزاء العينة لشخص واحد في وقت واحد بينما يوجد جهاز مكرسكوب اكثر تطورا يحوي على كامرا وشاشة تعرض عليها اجزاء العينة يتم مشاهدتها من قبل اكثر من شخص من ذوي الاختصاص في نفس الوقت وبالتالي يوفر فرصة اكبر لمناقشة النتائج وطرح الاراء . فضلا عن ذلك ان الكابينة الموجودة حاليا في القسم لا تتوفر فيها وسائل الامان فهي خالية من منبهات سحب الغازات الصادرة من العينة المأخوذة من الشخص المصاب كذلك خالية من المعقمات الذي يشكل خطورة على العاملين من المختبر في حال تطاير الابخرة من العينة المصابة في الوقت الذي تتوفر فيه كابينات تحوي وسائل الطمأنينة والامان في العمل معمول بها في العديد من المستشفيات الغربية والعربية .

شعبة العلاج الطبيعي

تعتبر هذه الشعبة ركناً أساسياً من اركان المستشفى حيث يتم فيها معالجة حالات الاصابات العصبية والاصابات العظمية والتأهيل بعد العمليات الجراحية الكبرى للدماغ والعمود الفقري من خلال الاجهزة التالية :-

- اجهزة التحفيز الكهربائي وتشمل
- جهاز تحفيز الاعصاب والعظلات Galv
- جهاز الامواج فوق الصوتية
- جهاز العلاج بالبرودة
- أجهزة العلاج الحراري :- وتشمل
- جهاز الاشعة تحت الحمراء
- جهاز الموجات فوق المجهريه
- جهاز مساج
- جهاز سحب الفقرات العنقية
- اجهزة التمارين العلاجية وتشمل :
- جهاز تحدد الركبة
- جهاز العضلة الرباعية
- الدراجة الثابتة
- جهاز المجداف ، الانتقال ، الدرج الطبيعي ، المتوازي ، سلم الحائط
- لوحظ ان هذه الشعبة ينقصها بعض الاجهزة اذا ما توفرت فانها تساهم في رفع كفاءة العمل في هذه الوحدة وهي :
- جهاز المجال المغناطيسي
- جهاز ثلاثي الاغراض (ليزر ، سونو ، تحفيز كهربائي)
- جهاز سحب الفقرات القطنية والعنقية

- جهاز شمع البراتين

قسم الحسابات

تقوم خدمة الائتمان الايجاري في احد جوانبها المهمة على وجوب تسديد اقساط المعدات المستاجرة من خلال اجور تشغيلها وهذا يدعونا للتوجه الى الجناح الخاص في المستشفى الذي يتم فيه استيفاء اجور العلاج من المرضى الراقيدين فيه فضلا عن اجور العمليات التي تتم فيه باستخدام الاجهزة التي يتم استاجارها ولدى الاطلاع على حسابات هذا القسم كما في الجدول (١) و (٢) تبين ان الوفر النقدي الذي يحققه القسم من جراء الخدمات التي يقدمها للمرضى هي في ارتفاع مستمر يستطيع من خلالها القسم تسديد اقساط الاجهزة الطبية التي تعاني المستشفى من عدم وجودها في حال القيام باستاجارها وبهذا نكون قد تم اثبات ان هذه المؤسسة تعاني من نقص في الاجهزة الى جانب وجود امكانية مادية لدى المستشفى على تسديد اقساط الاجهزة المستاجرة .

والجداول (١) و(٢) توضح الوفر النقدي في الجناح الخاص لمستشفى العلوم العصبية والمتحقق بعد استقطاع المصروفات التي تشكل حوافز العاملين في القسم النسبة الاكبر منها .

جدول (١) الوفر النقدي عن نشاط الجناح الخاص في مستشفى العلوم العصبية لعام ٢٠١٠

الشهر	الايرادات	المصروفات	الوفر النقدي
كانون الثاني	٩٣٣٤٠٠٠	٥٣٦٤٤٣٢	٣٩٦٩٥٦٨
شباط	١١٦٥٧٤٨٠	٤٣٢٣٣٠٠	٧٣٣٤١٨٠
اذار	١٤٦٥٧٧٨٧	٥٧٨٧٥٥٠	٨٨٧٠٢٣٧
نيسان	١٧٣١٧٥٠٠	٦٢٠٤٧٩٠	١١١١٢٧١٠
ايار	١٤٩٦٦٠٠٠	٧٨٢٣٠٧٥	٧١٤٢٩٢٥
حزيران	١٨٩٩٨٧٧٥	١٧٣١٨٧٧٥	١٦٨٠٠٠٠
تموز	١٢٠٩٤٠٠٠	٤٥٩٦٢٢٥	٧٤٩٧٧٧٥
اب	١٧٠٧٦٢٢٥	٣٥٩٦٢٢٥	١٣٤٨٠٠٠٠
ايلول	٨٤٨٠٠٠٠	٢٦٦٥٩٦٧	٥٨١٤٠٣٣
تشرين الاول	٦٦٠٠٠٠٠	٢٠٧٠٠٠٠	٤٥٣٠٠٠٠
تشرين الثاني	٩٠٨٠٠٠٠	٢٨٢٣٠٠٠	٦٢٥٧٠٠٠
كانون الاول	٩٢٢٦٠٠٠	٣٠٥٦٠٨٦	٦١٦٩٩١٤

جدول (٢) الوفر النقدي عن نشاط الجناح الخاص في مستشفى العلوم العصبية لعام ٢٠١١

الشهر	الايرادات	المصروفات	الوفر النقدي
كانون الثاني	١٥٩٨٧٠٠٠	٥٧٢٥٣٩٧	١٠٢٦١٦٠٣
شباط	٢٤٥٥١٠٠٠	٩٤١٥٣٠٠	١٥١٣٥٧٠٠
اذار	٢٢٣٥٧٠٠٠	٨٣٨٧٣٠٠	١٣٩٦٧٠٠
نيسان	٢٣٦٧٣٠٠٠	٩٦٤٥١٥٠	١٤٠٢٧٨٥٠
ايار	٢٢٠٨٣٠٠٠	٨٨٧١١٥٠	١٣٢١١٨٥٠
حزيران	٢٦٤٠٩٠٠٠	٦٥٠٧٥٦٠	١٩٩٠١٤٤٠
تموز	٢٢٤١١٠٠٠	١١٩٧٧٥٣٨	٢١٢٣٣٤٦٢
اب	٢٢٦٥٤٠٠٠	١٢٧٤٠٠٨٨	٩٩١٣٩١٢
ايلول	١٥٠٥٤٠٠٠	٨١٩٧٥٧٥	٦٨٥٦٤٢٢
تشرين الاول	٢٣٠١٣٠٠٠	١٢٥١٥٤٢٥	١٠٤٩٧٥٧٥
تشرين الثاني	٢٥٩٨٧٥٠٣	١٠٦٥٣٥٤٦	١٥٣٣٣٩٥٧

١٠٨٩٣٥٤٤	١٤٥٦٣٤٥٦	٢٥٤٥٧٠٠٠	كانون الاول
----------	----------	----------	-------------

المبحث الثاني

مصرف الشرق الاوسط-نبذة تعريفية

أسس مصرف الشرق الاوسط للاستثمار كشركة مساهمة براسمال اسمي قدره (٤٠٠) مليون دينار عراقي مدفوعاً منه (٢٥%) اي (١٠٠) مليون دينار وبعد الحصول على اجازة الصيرفة الصادرة عن البنك المركزي باشر المصرف اعماله وفتح ابواب فرعه الرئيس للجمهور يوم ٨-٥-١٩٩٤ .

يهدف المصرف الى تعبئة المدخرات الوطنية وتوظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة والاسهام في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية للبلد بما يحقق اهداف المصرف في التطوير والنمو .

بدأ المصرف بفرعه الرئيسي واخذت عدد فروعه بالتزايد الى ان بلغت (٢٠) .لغاية عام ٢٠٠٧ وهذا يدل على الرؤيا الخاصة بمجلس ادارته على توسيع شبكة فروعه الجغرافية ليقدم شرائح واسعة من المجتمع .

ولغرض تقديم الخدمات المصرفي بشكل متطور يضمن السرعة والدقة في العمل وبشكل يواكب تقديم الخدمات المصرفية في البلدان المتطورة تعاقد المصرف مع شركات اجنبية لتنفيذ الاتصالات للحزمة الناقلة الى المحطة الفضائية عبر الاقمار الصناعية لتسهيل استخدام النظام المصرفي الشامل واستخدام اجهزة الصراف الالي ATM، كما وفق المصرف في الاتفاق مع شركة فرنسية للحصول على رخصة استخدام النظام المصرفي الحديث (ORION FINACE) والتعاقد مع شركة لبنانية لتوفير التدريب والدعم الفني وصيانة المنظومة ، وبدأ خلال العام ٢٠٠٧ التشغيل التجريبي للنظام في الفرع الرئيس وعدد من فروع المصرف بعد ان وفرت له جميع تجهيزاته ومتطلباته وعلى الخصوص شبكة الاتصال الفوري عبر الاقمار الصناعية المحمية من المخاطر والاختراقات ومن مميزات هذا النظام عمله وفق اداة قواعد البيانات (ORACE) ونظام التشغيل القياسي (UNIX) وتتوفر فيه مرونة عالية تمكنه من التوافق مع الاساليب المتبعة لدى المصارف الاخرى فلاغراض ادارة المصرف مثلاً يوفر النظام تقارير يومية او اسبوعية لجميع الحسابات والعمليات المصرفية باية عملة كانت ومحدثة لان الفوائد والاستحقاقات تحتسب يومياً ويمكنها من الوقوف على اوضاعه ونتائج اعماله والسيطرة على ادارة السيولة والنقدية المتوفرة لدى جميع فروعوه بغية اتخاذ القرارات اللازمة لتوظيفها ويقضي النظام على مشاكل المبالغ الموقوفة في الحسابات المتبادلة بين فروع المصرف لان العمليات الحسابية بين الفروع تجري اليأفي وقت واحد فلا رصيد للحسابات المتبادلة بينها ،

الجانب المالي

يركز عقد الائتمان الايجاري في احد جوانبه المهمة على دراسة مدى توفر السيولة التي لم يتم توظيفها لدى المؤسسة المالية التي يفضل ان تقوم بشراء معدات وتعيد تاجيرها بدلا من بقاء تلك الاموال عاطلة ، وهذا يستدعي دراسة السيولة لدى مصرف الشرق الاوسط فضلا عن معرفة درجة النمو في ودائع المصرف باعتبار الودائع هي مصدر اساسي من مصادر اموال المصرف. لذلك تم دراسة هذه العناصر خلال خمس سنوات من عمر المصرف والتي تنحصر في الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١١ حيث اتضح وكما في الجدول رقم (٣) ان ودائع المصرف مستمرة في الارتفاع خلال سنوات البحث كدليل على ان المصرف قد نجح في السياسة التي رسمها لممارسة عمله وبذل الجهود

لزيادة ودائعه بتشجيع زبائنه على التعامل معه والادخار فيه وخلق الثقة لدى زبائن المصرف حيث تشير الارقام ان ودائع المصرف عام ٢٠٠٧ كانت (٣٣٣,٠٥٧) مليون دينار بمعدل نمو عن العام السابق له بلغ (٣٩%) باهمية نسبية بلغت (٨٨,٨١%) من مجموع مصادر اموال المصرف ازدادت عام ٢٠٠٨ لتصل الودائع الى (٤٣١,١٠٠) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (٢٩,٤٣%) عن العام السابق له ، وفي عام ٢٠٠٩ ارتفعت الودائع الى (٤٥٦,٥١٥) مليون دينار بمعدل نمو (٤,٩٧%) بقارق (١٠,٨١٢) مليون دينار عن الزيادة التي حصلت في عام ٢٠١٠ حيث احتلت حسابات التوفير اهمية نسبية بلغت (٥٠,٥%) من مجموع الودائع واخيرا ارتفعت الودائع عام ٢٠١١ لتصل الى (٥٠٥,١١٨) مليون دينار بمعدل نمو (٩,٨٧%) واهمية نسبية بلغت (٤٦,٨%) .

اما بالنسبة للسيولة المتوفرة لدى المصرف فتشير الارقام ان النقد في الصندوق بلغ في عام ٢٠٠٧ (١٧٤,٣٥٤) مليون دينار وفي عام ٢٠٠٨ زاد النقد الى (٢١٧,٤٣٤) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (٥٥,٦٧%) ارتفع عام ٢٠٠٩ بزيادة مقدارها (١٣٨,٣١) مليون دينار انخفض بفارق بسيط عام ٢٠١٠ بلغ (-١١,٨٣٤) عاد الى الارتفاع عام ٢٠١١ ليبلغ (٣٦٩,٧١٣) بمعدل نمو شكل (١٥,٣٥%)

جدول (٣) نسبة النمو في ودائع مصرف الشرق الاوسط

السنة	الودائع	نسبة النمو %
٢٠٠٧	٣٣٣,٠٥٧	-
٢٠٠٨	٤٣١,١٠٠	٢٩,٤٣
٢٠٠٩	٤٥٦,٥١٥	٤,٩٧
٢٠١٠	٤٦٣,٣٢٧	٢,١٦
٢٠١١	٥٠٥,١١٨	٩,٨٧

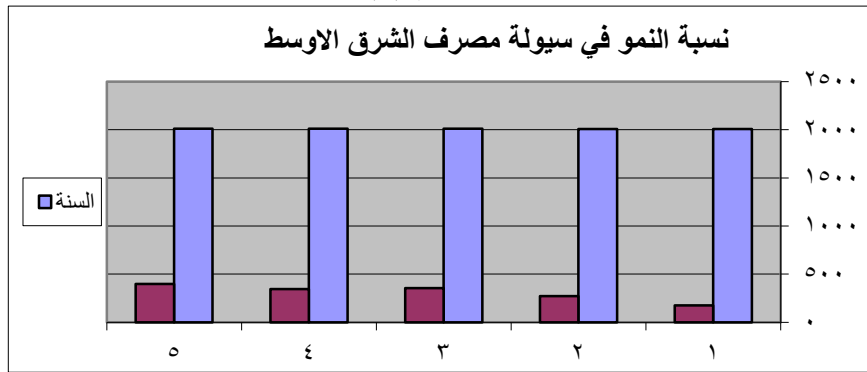
مخطط رقم (١)



جدول (٤) نسبة النمو في سيولة مصرف الشرق الاوسط

السنة	السيولة	نسبة النمو %
٢٠٠٧	١٧٤,٣٥٤	-
٢٠٠٨	٢٧١,٤٣٤	٥٥,٦٧
٢٠٠٩	٣٥٥,٧٤٤	٣١,٠٦
٢٠١٠	٣٤٣,٩١٠	(٣,٣٢)
٢٠١١	٣٩٦,٧١٣	١٥,٣٥

مخطط رقم (٢)



يتضح مما تقدم وجود نمو في حجم السيولة والودائع لدى مصرف الشرق الاوسط يستطيع المصرف توجيه جزء منها نحو شراء مستلزمات انتاج وتاجيرها الى مشاريع تعاني من نقص في الاموال لشراء تلك المستلزمات.

الاستنتاجات

١- ان الائتمان الايجاري يحقق مزايا لعدة اطراف اولهم المؤسسة الممولة حيث تحقق عائداً مضموناً من خلال تدفقات نقدية اسرع من التدفقات النقدية التي ترد عن طريق القروض التقليدية التي تقدمها وكذلك فان هذه العملية تقلل من فرص تعرضها الى مخاطر ائتمانية او مخاطر السوق اما من ناحية المستأجر فان الائتمان الايجاري يسمح له باستعمال اصل دون دفع قيمة مرتفعة او دون المشاركة من جانبه على تمويل استثماراته بنسبة ١٠٠% و هذا ما لا توفره له الوسائل الاخرى بشكل يساعد هذه المؤسسات على عدم تأجيل استثماراتها و التوسع في نشاطها ،اما بالنسبة للمورد او المنتج فان الائتمان الايجاري يعتبر اداة لزيادة المبيعات وخلق اسواق ومنافذ جديدة فضلاً عن ان المورد يضمن دفع سريع لثمن الاصل المشتري من طرف المؤجر .

- ٢- تبين من خلال البحث ان هناك نقص وحاجة للعديد من الاجهزة الطبية المتطورة التي تضمن الدقة والسرعة في العمل والتي يسهم توفيرها معالجة العديد من الحالات المرضية المستعصية كما هو الحال في جهاز الكاما نايف الذي يزيل الاورام الدماغية دون تدخل جراحي قد يصيب اجزاء الدماغ المحيطة بالورم وان ارتفاع اسعار الاجهزة الطبية يحول دون قدرة المستشفى على دفع ثمن الجهاز دفعة واحدة .
- ٣- ان مستشفى العلوم العصبية من المستشفيات الحكومية التي يتوفر فيها جناح خاص يستقبل المرضى على النفقة الخاصة تجري فيه الكثير من العمليات على الحساب الخاص للمريض وتبين من خلال البحث ان القسم يمتلك وفر مالي يتزايد بشكل شهري عن طريق الجناح الخاص .
- ٤- اتضح من خلال استعراض ودائع مصرف الشرق الاوسط للسنوات الخمسة ما بين ٢٠٠٧-٢٠١١ ان الودائع في زيادة مستمرة فضلاً عن معدلات السيولة التي يحتفظ بها المصرف دون توظيفها في مجالات جديدة تدر على المصرف عوائد اضافية وتمسكه بطرق التوظيف التقليدية المتمثلة بالائتمان النقدي والائتمان التعهدي دون ان تشهد تلك التحولات في مجالات توظيف الاموال والتي شهدتها المصارف العالمية كالمشتقات والتوريق .

التوصيات

- ١ - تعاني الكثير من مؤسسات الاقتصاد العراقي من توقف في نشاطها جراء الحروب التي مرت بها البلاد والتي ادت الى تدمير البنى التحتية للبلاد بشكل جعل العراق بيئة خصبة للاستثمار تتنافس عليه كبريات الشركات الاجنبية واصبح المحال مهياً والفرص كبيرة خاصة وان العراق يمتلك من الثروات الطبيعية والايدى العاملة ما تفقر اليه الكثير من الدول وهنا يبرز الدور الذي يجب ان تضطلع به المصارف العراقية بعُدها أداة رئيسية من ادوات التمويل وان تبادر الى تحقيق الهدف الرئيسي الذي خلقت لاجله وهو احداث التنمية الاقتصادية في البلاد من خلال المساهمة في احتواء المعوقات التي واجهت الاقتصاد العراقي واعادة اعمار قطاعاته .
- ٢ - على المصارف العراقية ان تسعى لالانتفاع من الزيادة الحاصلة في اموالها وتبحث عن فرص جديدة للتوظيف وابتكار منتجات وخدمات يقدمها المصرف الى القطاعات كافة من خلال تغير ستراتييجيتها ورسم سياسات لا تستهدف ضمان الربحية والسيولة وتقليل درجة المخاطرة فقط على الرغم من اهمية هذه العناصر ،وان تعيد النظر في استخدامات الاموال المصرفية وذلك باستحداث صيغ جديدة وغير تقليدية تضمن تحقيق التفاعل بين المؤسسات المصرفية والانتاجية على الصعيد المحلي لغرض تنشيط القطاعات الاقتصادية في العراق من خلال تبني المصارف العراقية عملية شراء مستلزمات الانتاج واعادة تاجيرها الى المشاريع التي تعجز عن توفيرها بسبب افتقارها الى الاموال اللازمة لذلك (وعلى غرار تجربة تمويل شرار السيارات الى المواطنين من قبل المصارف العراقية) ، بعد اعداد دراسات جدوى لتلك المشاريع والتأكد من انها ستدر عائداً مجزياً يشجع المصرف على الدخول في هذه التجربة اذ تعود هذه العملية التي تدخل ضمن اطار تنويع الائتمان الذي يُعرف بالتمويل التاجيري بالفائدة للمصرف من خلال تشغيل جزء من السيولة التي يحتفظ بها ، كذلك تنشيط

المشاريع الصناعية من خلال خلق منافذ تسويق جديدة لها ، الى جانب تشغيل المشاريع الانتاجية التي تفتقر الى مستلزمات الانتاج بما يعود في النهاية الى خدمة الاقتصاد الوطني .

٣ - نوصي بان تقوم مستشفى العلوم العصبية وكجهة مستأجرة بتقديم طلب الى مصرف الشرق الاوسط كجهة ممولة ، يتضمن تمويل شراء ما ينقصها من اجهزة طبية بعد الاتفاق مع المنتج على مواصفات واسعار تلك الاجهزة على ان يتم تسديد الاقساط من خلال اجور الخدمات التي يقدمها لا سيما وان المستشفى تحتوي على جناح خاص ، وتكون بهذا قد ساهمت في عدم خروج العملة الاجنبية خارج البلاد من جراء تكاليف السفر واجور العمليات خارج البلاد نتيجة لعدم توفر الاجهزة الحديثة .

٤ - يتحتم على المصارف العراقية اعادة النظر في اختيار القيادات الادارية والعمل على تطويرها من خلال التدريب العالي وكسب المهارات والخبرات واعداد الملاكات المؤهلة علمياً وعملياً للتعامل مع احدث التقنيات العصرية لتمكين من مواكبة التغيرات المتسارعة والمتطورة في صناعة الخدمات المالية والمصرفية لغرض تحسين الاداء وزيادة القدرة التنافسية . اذ تعد القيادات الجيدة عنصراً اساسياً وضرورياً لنجاح عمل المنظمة في الوقت الذي تزداد فيه المنافسة وتتسارع فيه المتغيرات التنظيمية مما يشكل تهديداً كبيراً على المنظمات ومنها المصارف .

المصادر

- ١ - خطيب، منال "تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره" رسالة ماجستير ، جامعة حلب ، ٢٠٠٤.
- ٢ - الدليمي، عوض فاضل اسماعيل " النقود والبنوك " دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ١٩٩٠.
- ٣ - الشماع ، خليل " اساسيات العمليات المصرفية" الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان ، ٢٠٠٤.
- ٤ - العصار ، ارشد والحلبي ، رياض " النقود والبنوك " الطبعة الاولى ، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ٢٠٠٠.
- ٥ - خلف ، فليح حسن " النقود والبنوك " الطبعة الاولى ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، اربد ٢٠٠٦ .
- ٦ - العلاق ، بشير عباس " ادارة المصارف " الطبعة الثانية ، التحدي للنشر والتوزيع، ١٩٩٨ صنعاء .
- ٧ - الشمري ، صادق راشد " ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية " الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٩.
- ٨- ادارة الائتمان ، د. عبد المعطي رضا ارشيد و محفوظ احمد جودة ، عمان ، دار وائل للنشر ، ، الطبعة الاولى ١٩٩٩.
- ٩- غزبول ، امحمد بريدة " عقد الائتمان الايجاري على المنقولات بين الفقه والقضاء " الطبعة الاولى ، ١٩٩٨.
- ١٠- الزبيدي ، حمزة محمود "ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني " الوراق للنشر والتوزيع ، عمان . الطبعة الاولى ، ٢٠٠٢
- ١١- (جميلة جوالي " الائتمان الايجاري للمنقولات بالمغرب " رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص السنة الجامعية)
- ١٢- سالم ، شاهين عكاب " الصيرفة بحوث وتطبيقات " نون للنشر والطباعة والتوزيع . سورية حلب ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٨ .

١٣- <http://elhakimy.maktoobblog.com/1341043>